

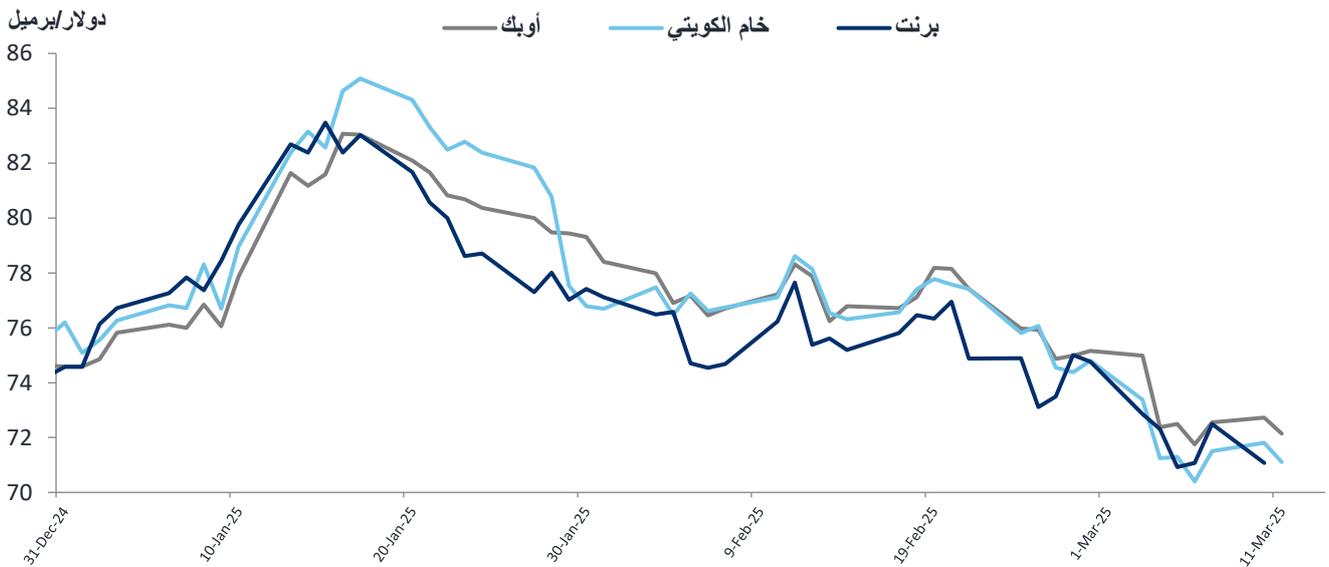
مارس 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

أسعار النفط عند أدنى مستوياتها المسجلة في ستة أشهر متأثرة بالمخاوف الاقتصادية والإمدادات...

واصلت أسعار النفط الخام تراجعها منذ الأسبوع الأخير من فبراير 2025، إذ تم تداولها دون حاجز 70 دولار أمريكي للبرميل للمرة الأولى منذ سبتمبر 2024. ويعكس هذا الانخفاض المخاوف المتزايدة بشأن انتعاش إنتاج الأوبك وحلفائها، وسط توقعات السوق بزيادة الإنتاج بنحو 138 ألف برميل يومياً اعتباراً من الشهر المقبل. كما تفاقت الضغوط بعد صدور البيانات الاقتصادية التي كشفت عن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بوتيرة حادة، مما أثار مخاوف من ركود محتمل، إلى جانب تأثير البيانات الضعيفة الصادرة مؤخراً في الصين على معنويات المستثمرين بشأن أسعار النفط الخام. بالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا التراجع تأثير التعريفات الجمركية على الطلب العالمي على النفط، على الرغم من قيام الحكومة بتقليص عدد من الإجراءات المعلنة أو تأجيل تنفيذها. في المقابل، ساعد التراجع الحاد للدولار الأمريكي، الذي انخفض بنسبة 3.5 في المائة الأسبوع الماضي، مسجلاً بذلك أكبر تراجع أسبوعي منذ نوفمبر 2022 أمام سلة من العملات الرئيسية، في توفير بعض الدعم لأسعار النفط، مما ساهم في تسجيلها لبعض التعافي خلال جلسات التداول الأخيرة.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

من جهة أخرى، استمرت حالة عدم اليقين الناجمة عن إعلانات السياسة التجارية الأمريكية في إرباك السوق، وذلك بعدما قررت الولايات المتحدة تأجيل فرض التعريفات الجمركية على الواردات المشمولة باتفاقية التجارة الحرة المعروفة باسم "USMCA" مع المكسيك وكندا حتى الشهر المقبل، بعد أن كانت قد بدأتها مبدئياً في مطلع الأسبوع الماضي. وفي تطور آخر، ضاعفت الولايات المتحدة تعريفاتها الجمركية على الواردات الصينية لتصل إلى نسبة 20 في المائة، مما دفع الشركاء التجاريين إلى الرد بإجراءات مماثلة، إذ فرضت الصين رسوماً جمركية على الواردات الأمريكية، مع تركيزها بشكل خاص على المنتجات الغذائية والزراعية.

وعلى جانب العرض، ساهم إعلان الولايات المتحدة بإعفاء النفط الكندي المصدر من ساحل الخليج من التعريفات الجمركية في تقليص الفارق سعري بين النفط الخام الكندي وخام غرب تكساس الوسيط، إلا أن ذلك ترك أثراً سلبياً على السوق بصفة عامة. كما تأثرت الأسعار في وقت سابق من الشهر الجاري بإعلان العراق استعداده لاستئناف إمدادات النفط عبر خط الأنابيب الممتد بين العراق وتركيا، وذلك بعد أكثر من عامين من التوقف، عقب مفاوضات ناجحة بين البلدين. وفي سياق آخر، كانت التوقعات بزيادة العقوبات الأمريكية على النفط الخام الإيراني قد انعكست بالفعل على الأسعار، مما جعل التصريحات الأخيرة بهذا الشأن ذات تأثير محدود.

أما على الصعيد الجيوسياسي، تداولت أنباء حول استمرار المحادثات الروسية الأوكرانية بوساطة أمريكية، إلا أن الهجمات الأخيرة على مصافي النفط الروسية ساهمت في دعم الأسعار.

أما من حيث إنتاج النفط الخام، سجل إنتاج الأوبك أكبر زيادة شهرية خلال أربعة أشهر، إذ بلغ متوسط الإنتاج 27.35 مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله منذ 14 شهراً. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع الإنتاج في العراق وليبيا وفنزويلا والإمارات، مما عوض التراجع الذي سجلته نيجيريا. من جانب آخر، شهد إنتاج النفط في الولايات المتحدة انتعاشاً سريعاً، محققاً مكاسب ثابتة على مدى الأسابيع الخمسة الماضية، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 13.51 مليون برميل يومياً بنهاية فبراير 2025.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

شهد سوق النفط الخام تقلبات حادة خلال الأسابيع القليلة الماضية، حيث وصلت مؤشرات التذبذب إلى أعلى مستوياتها منذ بداية العام. وتذبذبت أسعار العقود الفورية للنفط الخام ضمن نطاق واسع خلال الشهرين الماضيين، إذ بلغ سعر مزيج خام برنت ذروته عند 83.5 دولار أمريكي للبرميل في يناير 2025، قبل أن ينخفض إلى أقل من 70 دولار أمريكي للبرميل في الأسبوع الثاني من مارس 2025. واتجهت الأسعار بشكل عام نحو الانخفاض خلال الأسابيع الأخيرة، مع تسجيل انتعاشاً هامشياً على فترات متقطعة في بعض جلسات التداول. وتم تداول العقود الآجلة لمزيج خام برنت حول مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل بعد سلسلة من التراجعات الأسبوعية. وبلغ الانخفاض المسجل الأسبوع الماضي 3.85 في المائة، وهو الأشد حدة منذ 18 أسبوعاً، مدفوعاً بالمخاوف بشأن تأثير الطلب وسط حالة عدم اليقين المحيطة بالتعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على شركائها التجاريين، إلى جانب الإجراءات المضادة التي أعلنتها أوروبا والصين بصفة رئيسية. وعلى الرغم من ذلك، أشار أحدث تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن فائض المعروض من النفط الخام قد يكون أقل مما كان متوقعاً في السابق، بسبب العقود المفروضة على إمدادات النفط من إيران وفنزويلا. كما يعكس الانتعاش الأخير حالة السوق التي شهدت عمليات بيع مكثفة، إضافة إلى انخفاض علاوة المخاطر المرتبطة بالتعريفات الجمركية، في حين يتوقع بعض المحللين ظهور تأثير متأخر لهذه العوامل خلال الأشهر المقبلة.

وانخفضت أسعار معظم درجات النفط الخام هامشياً على أساس شهري في فبراير 2025 مقارنة بالمتوسطات المسجلة في يناير 2025. وشهد متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت أكبر تراجع شهري في خمسة أشهر، بانخفاض بلغت نسبته 5.2 في المائة ليصل إلى 75.1 دولار أمريكي للبرميل، مقابل 79.3 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط خلال شهر يناير 2025. وفي المقابل، سجل متوسط سعر السلة المرجعية لنفط الأوبك تراجعاً بمعدل أقل بنسبة 3.2 في المائة، والذي يعتبر أيضاً أكبر تراجع يتم تسجيله خلال خمسة أشهر، ليصل إلى 76.8 دولار أمريكي للبرميل. كما انخفضت أسعار خام التصدير الكويتي بنسبة 2.8 في المائة، ليبلغ في المتوسط 78.2 دولار أمريكي للبرميل في فبراير 2025. وفيما يتعلق بتوقعات الأسعار، تم خفض تقديرات الإجماع لمزيج خام برنت للربعين الثاني والرابع من العام 2025، بينما بقي ثابتاً للربعين المتبقين. واستقرت توقعات الربع الأول من العام عند 75.0 دولار أمريكي للبرميل، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، في حين تراجع توقعات الربع الرابع من العام هامشياً إلى 72.0 دولار أمريكي للبرميل. أما إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فأبقت على توقعاتها للعام 2025 دون تغيير عند 74 دولار أمريكي للبرميل، لكنها رفعت تقديراتها للعام 2026 إلى 68 دولار أمريكي للبرميل في تقريرها الشهري الأخير.

الطلب العالمي على النفط

أبقت أوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2025 دون تغيير في أحدث تقرير شهري لها. ويظهر التقرير نمواً في الطلب قدره 1.4 مليون برميل يومياً هذا العام، مع توقع أن يبلغ متوسط الطلب 105.2 برميل يومياً خلال العام. ومع ذلك، طرأت تعديلات على التوقعات على المستوى الإقليمي. ففي منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خُفّضت توقعات نمو الطلب في

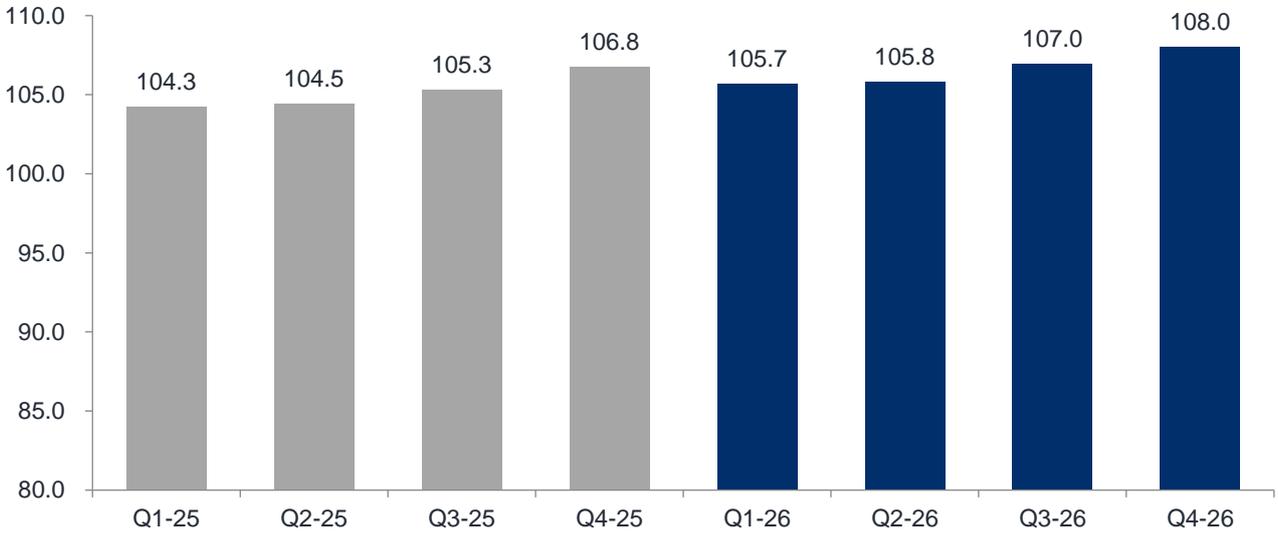
الأمريكتين مرة أخرى بمقدار 0.02 مليون برميل يوميًا ليصل متوسط الطلب إلى 25.06 مليون برميل يوميًا، ومن المتوقع أن ينخفض الطلب في الولايات المتحدة بمقدار 0.05 مليون برميل يوميًا ليصل إلى 20.46 مليون برميل يوميًا في العام 2025. وخضعت توقعات الطلب في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمراجعة هبوطية قدرها 0.03 مليون برميل يوميًا، ومن المتوقع أن يصل الطلب إلى 45.88 مليون برميل يوميًا في العام 2025.

كما أقيمت الأوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2026 دون تغيير عند 1.43 مليون برميل يوميًا، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط الطلب 106.63 مليون برميل يوميًا خلال العام. وعلى مستوى الدول، كانت هناك مراجعات هبوطية لبيانات الطلب في الأمريكتين، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، قائلتها مراجعات صعودية لبيانات الطلب في أوروبا، ومناطق آسيا والشرق الأوسط الأخرى.

تراجعت التوقعات بشأن انتعاش نمو الطلب على النفط في الصين عقب صدور البيانات الاقتصادية الأخيرة، إذ سجل مؤشر أسعار المستهلكين انخفاضاً أكبر من المتوقع، متراجعاً إلى ما دون الصفر للمرة الأولى منذ 13 شهراً في فبراير 2025، مما يعكس استمرار الضغوط الانكماشية. كما أظهرت بيانات واردات الطاقة منذ بداية العام مؤشرات تدل على تباطؤ الطلب، إذ انخفضت واردات النفط الخام بنسبة 5 في المائة خلال أول شهرين من العام 2025 لتصل إلى 83.85 مليون طن، في إشارة إلى تراجع الإمدادات القادمة من روسيا والصين. أما على صعيد استهلاك الوقود، فقد أوصت إحدى الوكالات الحكومية في الصين المصافي بالتركيز على الصناعات الكيماوية الدقيقة وتقليص إنتاج المنتجات البترولية المكررة، في ظل تغير نمط استهلاك الديزل والبنزين على خلفية الزيادة المستمرة لمبيعات السيارات الكهربائية في البلاد.

الطلب العالمي على النفط -2026/2025- (مليون برميل يوميا)

مليون برميل يوميا



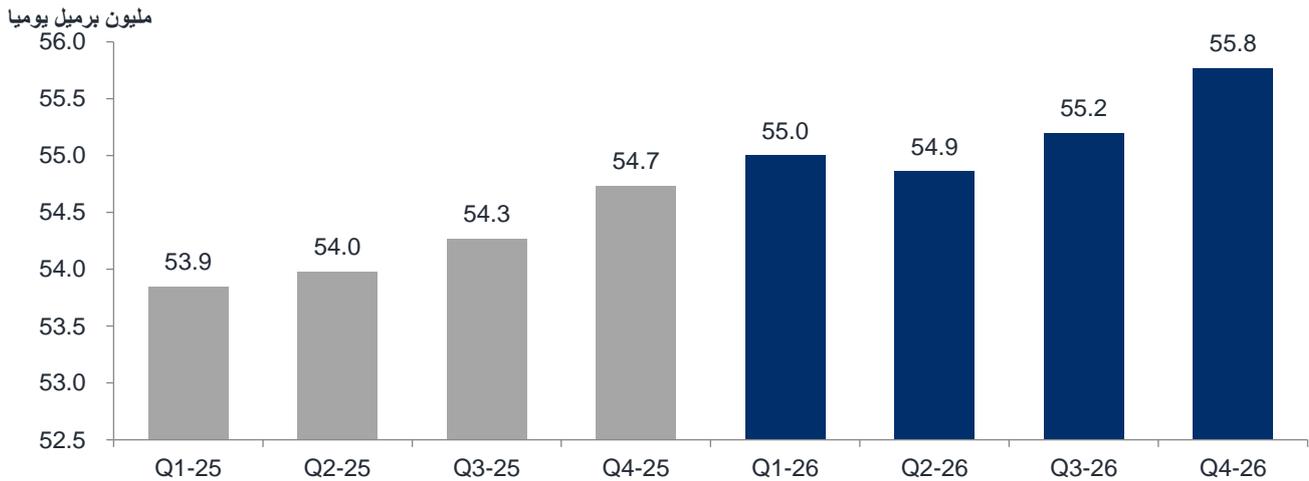
المصدر: أوبك

من جهة أخرى، تراجع الطلب على النفط والمنتجات البترولية في الهند إلى أدنى مستوياته في خمسة أشهر خلال شهر فبراير 2025، مسجلاً 19.1 مليون طن متري، وفقاً لبيانات حكومية. وبلغ معدل الانخفاض على أساس شهري 6.7 في المائة، بينما بلغ التراجع على أساس سنوي 5.4 في المائة. وكان الانخفاض الشهري واسع النطاق شمل معظم فئات المنتجات البترولية.

العرض من خارج الأوبك

أبقت منظمة أوبك على توقعاتها لإمدادات السوائل من الدول الغير مشاركة في ميثاق التعاون المشترك خلال العام 2025 بنمو قدره 1.01 مليون برميل يومياً ليصل متوسط العرض إلى 54.21 مليون برميل يومياً. ومع ذلك، شهدت التوقعات تعديلات على مستوى الدول، حيث تم رفع توقعات العرض لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأمريكتين بمقدار 0.04 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل العرض إلى 28.31 مليون برميل يومياً خلال العام، بينما تم خفض توقعات العرض لمنطقة أوروبا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.08 مليون برميل يومياً ليصل متوسط العرض إلى 3.63 مليون برميل يومياً. وكان التأثير الصافي على الإمدادات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو خفض توقعات العرض بمقدار 0.04 مليون برميل يومياً. وفي المناطق غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خضعت توقعات العرض من الهند وأفريقيا لخفض توقعات العرض بمقدار 0.03 مليون برميل يومياً لكل منهما، وهو ما قابله جزئياً خفض طفيف في توقعات العرض لمنطقتي الصين والشرق الأوسط. كما أبقت منظمة الأوبك على توقعاتها لنمو العرض لعام 2026 للدول الغير مشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير في أحدث تقرير شهري لها، حيث من المتوقع أن يزيد العرض بمقدار 1.0 مليون برميل يومياً خلال العام ليصل إلى متوسط 55.21 مليون برميل يومياً.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2025 (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

هدأت توقعات تسجيل الإمدادات النفطية لفائض خلال العام 2026، بعد أن أشار أحدث تقرير شهري صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى تراجع الفائض المتوقع بسبب العقوبات الأمريكية، التي من المنتظر أن تؤثر على تدفقات النفط من إيران وفنزويلا. وتتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط فائض المعروض في سوق النفط العالمي 0.5 مليون برميل يومياً في العام 2026، مقارنة بتقديراتها السابقة التي أشارت إلى فائض قدره مليون برميل يومياً خلال العام نفسه. كما خفضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لفائض المعروض للعام 2025 إلى 100 ألف برميل يومياً، في مراجعة هبوطية حادة عن تقديراتها السابقة التي توقعت فائضاً بمقدار 0.5 مليون برميل يومياً. وفيما يتعلق بتراكم المخزون، ترجح الوكالة تسجيل زيادة المخزون خلال الربع الثالث من العام 2025، مقارنة بتوقعاتها السابقة التي أشارت إلى بدء التراكمات من الربع الثاني من العام. أما على صعيد الإنتاج، فمن المتوقع أن يصل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي عند 13.6 مليون برميل يومياً في العام 2025، بزيادة أخرى إلى 13.76 مليون برميل يومياً في العام 2026، وفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وبناءً على الأرقام الأسبوعية، بلغ متوسط الإنتاج الأمريكي من النفط الخام 13.51 مليون برميل يومياً بنهاية فبراير 2025. في المقابل، أظهرت بيانات شركة بيكر

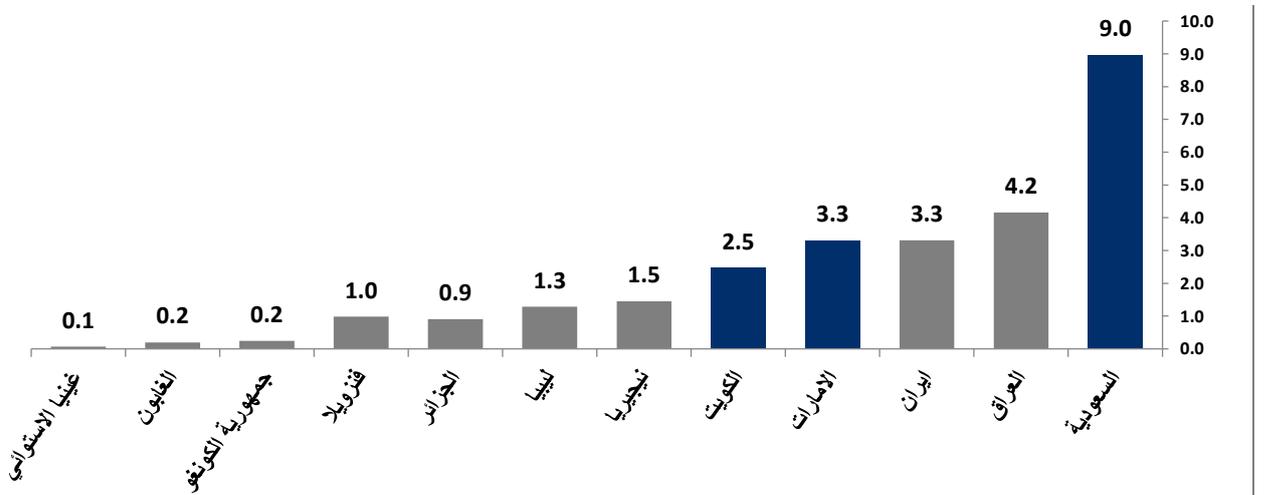
هيوز أن عدد منصات الحفر النفطي النشطة ظل ثابتاً عند 486 منصة خلال الأسبوع المنتهي في 7 مارس 2025. وكان عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة قد شهد نمواً على مدار أربعة أسابيع متتالية حتى 21 فبراير 2025، ليصل إلى 488 منصة، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر 2024، قبل أن يتراجع هامشياً بمقدار حفارتين خلال الأسبوع الأخير من الشهر.

وأبقت الأوبك توقعاتها لنمو المعروض النفطي في العام 2026 للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير عند 1.0 مليون برميل يومياً في آخر تقرير لها، ليصل متوسط الإنتاج المتوقع إلى 55.21 مليون برميل يومياً خلال العام. وجاءت هذه المراجعة على نطاق واسع، إذ شملت منتجي النفط من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على حد سواء.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

بعد تراجع استمر على مدار شهرين متتاليين، سجل إنتاج الأوبك من النفط خلال شهر فبراير 2025 أكبر زيادة شهرية في أكثر من عامين ونصف، إذ بلغ متوسط الإنتاج 27.35 مليون برميل يومياً، بارتفاع قدره 320 ألف برميل يومياً مقارنة بالشهر السابق، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع الإنتاج في كل من العراق وليبيا وفنزويلا والإمارات، على الرغم من أن هذا النمو قابله جزئياً تراجع إنتاج نيجيريا والجاпон.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر فبراير 2025 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

مع ذلك، أظهرت بيانات من مصادر ثانوية لمنظمة أوبك نمواً أقل بكثير في إنتاج الأوبك، حيث بلغ 154 ألف برميل يومياً خلال فبراير 2025، ليصل متوسط الإنتاج إلى 26.86 مليون برميل يومياً. كما أظهرت البيانات زيادة واسعة النطاق، حيث شهدت إيران ونيجيريا أكبر نمو في الإنتاج خلال الشهر، بواقع 34 ألف برميل يومياً لكل منهما، تليهما الإمارات والعراق، بنمو قدره 25 ألف برميل يومياً و19 ألف برميل يومياً، ليسجلا متوسط إنتاج قياسي قدره 2.95 مليون برميل يومياً و4.01 مليون برميل يومياً، على التوالي.

وفي خطوة بارزة، أعلنت دول الأوبك وحلفائها عن خطط للتراجع التدريجي عن تخفيضات الإنتاج الحالية حتى نهاية العام 2026. وكشفت السعودية، إلى جانب سبعة أعضاء آخرين في التحالف، عن نيتها زيادة الإنتاج اعتباراً من الشهر المقبل، بإضافة 138 ألف

برميل يومياً. إلا أن الجهات المعنية أكدت أن مستويات الإنتاج ستخضع للمراجعة والتعديل وفقاً لتطورات السوق واختلال الميزان بين العرض والطلب.

أما في العراق، فقد ارتفع إنتاج النفط بمقدار 150 ألف برميل يومياً خلال الشهر، ليصل في المتوسط إلى 4.16 مليون برميل يومياً، فيما يعد أعلى المستويات المسجلة في خمسة أشهر، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج. وعلى الرغم من استمرار المفاوضات بشأن استئناف صادرات النفط من إقليم كردستان، لم تسفر المحادثات عن التوصل إلى اتفاق نهائي بسبب الخلافات حول تسعير النفط الخام، وفقاً لتقارير إعلامية. وفي تطور آخر، أعلنت السلطات العراقية عن اكتشاف حقل نفطي جديد في جنوب شرق بغداد، يتوقع أن يضيف نحو 2 مليار برميل من النفط الخام المتوسط والخفيف إلى الاحتياطيات الوطنية.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية والضميمة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبيعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست